

الصراط المستقيم

[116] عهدي الطالمين) أبطلت إمامة كل طالم إلى يوم القيامة وجعلها ا في أهل الصفوة والطهارة، فقال: (ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا) (1) الآية وقد استوفينا كلام هذين السـيدين في باب إبطال الاختيار فليراجع منه. تنبيه (2): إن قالوا: معصوم اسم مفعول، فيكون مجبورا على ترك العصيان في كل آن، ولا فخر في ذلك على انسان، قلنا: العصمة الملجئة من ا إنما هي من الغلط والنسيان وأما العصمة التي لا يقع منها عصيان فهي لطف يفعلها ا، لا يوجب الاجبار، بل يجامع الاختيار، والانسان يعلم أنه يترك ذنوبا بحسب اختياره فالمعصوم يترك الجميع كذلك، إما للطف من نفسه بزيادة عقله وعلمه ومداومته على الفكر في أمور معاده، وملازمته على الطاعات بخلاف غيره، وإما من ا تفضيلا لا يوجب مشاركة غيره فيه، لكونه زايدا على القدر الواجب عليه، فلهذا لا يقال: لو رزق ا تعالى أحدا ذلك لساواه في العصمة، ويكون اختصاص المعصوم بهذا لعلمه تعالى بقبول المحل له دون غيره، وفي هذا نظر لأنه يوجب أن لا يجعل ا للكافر لطفًا لعلمه بعدم قبوله إلا أن يقال: الكلام في اللطف المتفضل به، وذلك فضل ا يؤتيه من يشاء، أو نقول لا يلزم من وضعه في المحل القابل عدم وضعه في غير القابل ليحتج به على محله، فلا يلزم العبث في فعله. إن قيل: فالمعصوم إن لم تنازعه نفسه إلى المعصية فلا مشقة في تركها، فأحدنا أعظم أجرا منه، وإن نازعته لم يؤمن أن يكون طاهرا باطنا. قلنا: بل الشهوة الطبيعية موجودة فيه، والمراد من الطهارة الباطنة عدم إرادة المعصية لا عدم شهوتها وبينهما فرقان، على أنه لو دلت صيغة (معصوم) على المفعول، لم يكن ا تعالى موجودا لأنها صيغة مفعول، وهو على ا تعالى محال، وقد جاء مفعول بمعنى فاعل

(1) الأنبياء: 73. (2) تـذنيـب، خ. (*)